نائب رئيس الهيئة العامة لتنظيم النقل البري لـ (14 أكتوبر):

نركز حالياً على ترجمة توجيهات القيادة السياسية لتحديث وتطوير الموانئ البرية الرئيسية

أعددنا مجموعة من اللوائح أبرزها لائحتا المنافذ والفحص الفني لوسائل النقل

لدينا خطة للتخفيف من الازدحام في الأمانة وعواصم المحافظات

اللجنة الوطنية للسلامة المرورية ستسهم في عملية الحد من الحوادث.. والتأمين مرتبط بالفحص الفني

نظراً للأهمية التي تكتسبها عملية تنظيم النقل البري كأهم وأبرز القطاعات الحيوية المهمة التي تشكل ركيزة رئيسية في مجريات التنمية الشاملة بأشكالها وأوجهها المختلفة فقد أولت القيادة السياسية وعلى رأسها فخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية أهمية ورعاية لهذا القطاع من خلال إصدار القرار الجمهوري رقم (29) لسنة 2008م بإنشاء الهيئة العامة لتنظيم شؤون النقل البري.

صحيفة 14أكتوبر أجرت لقاءً مع الأخ صالح عبد الله الوالي نائب رئيس الهيئة لتتعرف على أهدافها ومهامها واختصاصاتها التي تضمنتها قرار إنشاءها الصادر في 28 ديسمبر من العام 2008 م بالإضافة إلى التعرف على أبرز الأولويات التي اضطلعت بها الهيئة خلال الأشهر القليلة الماضية والمشاريع التحديثية والتطويرية لمنفذي الوديعة - الطوال إلى جانب توجهاتها في تنظيم شئون النقل البري من حيث اللوائح وتفعيل موضوع السلامة المرورية والعمل على خلق آليات تسهم في التخفيف من الازدحام المروري في الأمانة وعواصم المحافظات وغيرها من الموضوعات .. والحصيلة في الآتي:-

لقاء / محمود دهمس

هل يمكننا التعرف على أبرز الأهداف والمهام والاختصاصات التي أنشئت من أجلها الهيئة ؟

ـ أنشئت الهيئة لتنظيم أنشطة النقل البري المختلفة وتشجيع المناخ بهدف منع الاحتكار في وسائل النقل ومنح التراخيص اللازمة والرقابة والإشراف على المواصفات الفنية لوسائل النقل.

وتحديد مسارات شبكة النقل الحضري والنقل بين المدن والإشراف والرقابة على المنافذ البرية للجمهورية وهذه يعتبر أهم مهام الهيئة.

إضافة إلى إعداد نماذج الوثائق والسجلات والدفاتر المستخدمة في أنشطة النقل البري ورصدها ومتابعة أجور النقل وأعداد الخط الهادفة لاحتياجات السكان من مختلف وسائل النقل وكذا الدراسات التي تعمل على تطوير وتنظيم خدمات النقل في اليمن مع تحديد المسارات والخطوط المسموح بها بالأشراف مع إدارات المرور ونتعاون معهم في إدارة تحقيقات الحوادث والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة فيما يتعلق بحماية البيئة وتحديد ساحات الانتظار والمبيت ومواقف السيارات ومحطات النقل البري.

وكذلك العمل على تأهيل وتدريب الكوادر المخصصة و لخدمة أنشطة الهيئة وتطويرها بالتنسيق مع الجامعات والمعاهد والمراكز المتخصصة داخلياً وخارجياً وتوقيع العقود والاتفاقيات وفقاً للخطط المعتمدة والتراخيص بإجراء أعمال الصيانة والفحص الفني لوسائل النقل والاشتراك في الهيئات والمنظمات الإقليمية الدولية ذات الصلة بأنشطة الهيئة واقتراح التشريعات المتعلقة بمجال ونشاط النقل البري.

مشاريع

ماذا عن أبرز المشروعات التحديثية للموانئ البرية؟

ـ نظراً للأهمية التي تحتلها الموانئ البرية الحديثة والمتطورة كي تسهم في تسهيل حركة نقل الركاب والبضائع عبر منافذ الجمهورية التي يصل عددها إلى ستة موانئ برية منها ثلاثة رئيسية هي الطوال - الوديعة - شحن وثلاثة موانئ ثانوية هي صرفيت - علب - خباش فالموانئ الرئيسية هي التي تشمل ويستكمل فيها مشروعات البنية التحتية لكل ما يتطلبه العمل فميناء الوديعة البري على وشك انتهاء العمل فيه والذي بدأ عام2003م بتوجيهات من القيادة السياسية ويعتبر هذا المشروع من المشاريع العملاقة في مجال النقل البري من حيث المساحة التي أقيم عليها المشروع وما احتواه من سكن للموظفين بالإضافة إلى المظلات والهناجر والحجر الصحي والثلاجات وغيره من الخدمات التي يتطلبها المسافر من مساجد ومحل تجاري ومبنى لإدارة الجمارك وغيرها من الخدمات بشكل منظم ووفقاً للمواصفات العالمية .

لائحة لتنظيم نشاط المنافذ

ماذا عن التشريعات المنظمة لعمل ونشاط الموانئ البرية ؟

ـ تم إعداد لائحة بمشاركة كل الجهات المعنية والمختصة بتنظيم شئون المنافذ وسوف تعمل هذه اللجنة على التنسيق فيما بين هذه الجهات العاملة بالمنفذ كما إن اللائحة ستقضي على الازدواجية والتداخل في الاختصاصات أو ما شابه ذلك وتلعب دوراً كبيراً في تسهيل إجراءات السفر والمعاملة من حيث وجود مدير عام ممثلاً عن الهيئة للمنفذ كاملاً ويكون له نائب للشؤون الجمركية وآخر للشئون الأمنية وتأتي المرافق الأخرى في هذا الاتجاه كما أن الهيئة ستتولى عملية الصيانة والخدمات الأخرى في جميع المنافذ.

لا فرق بين حركة المنافذ والمطارات

كيف تقيمون حركتي النقل والمسافرين في ميناء الوديعة - الطوال ومقارنتها بالموانئ الجوية؟

ـ في الحقيقة إذا أخذنا مقارنة من ميناءي الوديعة - الطوال نجد بأنهما يتساويان مع حركة المطارات بالجمهورية من حيث حركة السفر فقد بلغت مثلا حركة وسائل النقل عبر منفذ الطوال خلال العام المنصرم (337) ألف وسيلة نقل عابرة وتصل حركة الركاب إلى حوالي (3000) مسافر يومياً ونظراً لذلك فإن القيادة السياسية تولي أهمية كبيرة للهيئة بإعطاء الأولوية في تنفيذ مشروعات تطوير وتحديث الموانئ البرية الرئيسية ... و بإذن الله سيتم قريباً افتتاح مشروع ميناء الوديعة وهناك مشروع ميناء الطوال قيد التنفيذ وهناك خطوة ثانية ستكون في ميناء شحن.

خطة لتخفيف الازدحام

هل لديكم في الهيئة رؤية لمعالجة قضية الازدحام المروري في الأمانة والمدن والعواصم الرئيسية؟

ـ هناك خطة للتخفيف من الازدحام في المدن والعواصم الرئيسية في المحافظات من خلال خطوتين تتمثل الخطوة الأولى في تحديد احتياجات المدن من وسائل النقل فالقانون استثنى وسائل النقل الحضري من الحصول على ترخيص الوسائل النقل الأهلية التي لا تزيد على (21) راكباً فنجد اليوم أن وسائل النقل جميعها أو أكثرها ما بين (7 – 14) راكباً، ونجد أن أمانة العاصمة فيها ما يقارب الـ (13) ألف حافلة تعمل على خلق ازدحام غير عادي، فلدينا خطة لإعادة النظر في إعداد الحافلات وخطوط السير وبما يحد من الازدحام .. كما أعدت الهيئة لائحة الفحص الفني، ستسهم في تفعيل هذا الجانب الهام وهذا يتطلب وجود شركات متخصصة للقيام بهذا العمل، كما أعدت الهيئة لائحة تحدد شروط ومعايير الفحص الفني بحيث يسهل على أي شركة القيام بهذا العمل مع الالتزام بالمعايير التي حددتها الهيئة وهي معايير تم إعدادها بخبرات وطنية واستشارية وحددنا نوع الأجهزة المطلوبة في عملية الفحص والإجراءات المتبعة لممارسة هذا النشاط، وسنسمح الشركة التي تمتلك المواصفات المطلوبة تنفيذ هذا العمل الذي لاشك بأنه سيلعب دوراً في الحد من المشاكل .. وهناك خطوة ثانية تتمثل في إنشاء موانئ جافة تشمل جميع وسائل النقل، ونحن بصدد دراسة المخططات والمواصفات التي ستنزل في المناقصات وهو ما سيحل جزءاً كبيراً من المشاكل في الأمانة.

لجنة وطنية للسلامة

وإلى أين وصل جهدكم بموضوع السلامة المرورية باعتباره موضوعاً حيوياً ومهماً؟

ـ أولينا موضوع السلامة المرورية أهمية منذ الوهلة الأولى وقمنا باستقدام خبير من الأمم المتحدة متخصص في مجال السلامة المرورية باعتبار إن هذا هم دولي نظراً لما تحصده من الأرواح والإحصائيات تشير إلى أن هناك أكثر من مليون ومائتي ألف حالة وفاة دولياً جراء الحوادث المرورية، فقد بلغت الحوادث المرورية في اليمن التي أدت إلى الوفاة خلال العام المنصرم 2008م حوالي (2833) حالة وفي الربع الأول من العام الجاري بلغت حالات الوفاة (751) حالة والعدد في تنام..

وقد عقدنا عدداً من الاجتماعات مع عدد من الجهات المعنية بوجود الخبير الدولي وخلصنا إلى أنه لابد من تشكيل لجنة وطنية للسلامة المرورية تضم كل الجهات المعنية والجمعيات المعنية لسلامة المرورية التي لا توجد في اليمن ويمكن تفعيلها مستقبلاً وتضم القطاع الخاص، ونقترح لضمان استمرار عمل اللجنة إنشاء أمانة عامة وسكرتارية تضم خبراء محليين وأجانب وستتحمل الهيئة جزءاً من هذه الترتيبات ولدينا مشروع قرار سيقدم إلى مجلس الوزراء لهذا الغرض كما ستضم اللجنة في عضويتها عدداً من الوزارات والجمعيات بما يمكنها من لعب دور في التنظيم وستعقد اللجنة اجتماعاتها كل شهر بالإضافة إلى أنه سيكون للجنة أمانة عامة دائمة وسكرتارية.

ماذا عن أهمية الفحص الفني لوسائل النقل .. وما هي آلياتكم لذلك؟ وأين وصل قانون التأمين الإلزامي على وسائل النقل؟

ـ الفحص الفني له أهمية كبيرة بالنسبة لوسائل النقل لضمان السلامة المرورية والحد من الحوادث المرورية أو تخفيفها من خلال إجراء الفحص الفني لوسائل النقل وهناك آلية تم اقتراحها في الدراسة الموضوعة بهذا المجال الهام وتتمثل هذه الآلية في أن يتم عمل ربط شبكي آلي بين الهيئة والشركات العاملة في مجال الفحص الفني والتي سيفتح لها باب المنافسة، أما فيما يتعلق بالشق الثاني من سؤالكم حول التأمين الإلزامي على وسائل النقل .. فالتأمين الإلزامي موضوع متعثر منذ (18) عاماً والفحص الفني مرتبط بالتأمين وإتحاد التأمين ممثلاً باللجنة الوطنية للسلامة المرورية، وبحسب توصيات الأمم المتحدة سيرأس اللجنة وزير النقل وسيمثل بقية الوزارات بما لا يقل عن وكيل وزارة بحيث يكونوا أصحاب قرار.